

الجريدة الرسمية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الاربعاء في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الموافق ٥ شباط سنة ١٩٤٧ — العدد ٨٨٧

عـدد ممتاز





المطبعة الوطنية ـ عمان

المرسومان الملكيان

عمان – في ١٤ ربيع الاول ١٣٦٦
الموافق – ٤ شباط سنة ١٩٤٧

وزيرنا سمير الرفاعي باشا

نظرا لاستقالة الوزارة الابراهيمية الثانية بعد مساعيها المشكورة وخطواتها المبرورة نحو استقلال البلاد والسعي لتوفير حقوقها وما رؤي من خدماتها الجليلة في تنفيذ الرغبة العامة بجعل البلاد الاردنية ملكية هاشمية ووضعها القانون الاساسي الجديد الذي جعل للبلاد مجلسا نيابيا بحقوقه المنوطة به والمذكورة في متن القانون الاساسي الجديد ولتأمل الحكومة المشار اليها في انها يجب عليها ان توسع المجال لحكومة اخرى تتولى الانتخابات الجديدة وتقابل المجلس النيابي بمنهاج عام يضمن جميع ما فيه سلامة البلاد وسعادتها وازدهارها .

وبما لنا في شخصكم من آمال غير خفية ولما اتصفتم به من اخلاص لعرشنا ولذاتنا ولشعبنا وتشبعكم بروح الثورة العربية الاولى ورسالتها الجامعة ، نعهد اليكم بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى ومدد روحانية نبيه صلى الله عليه وسلم في ان تقوموا بمسؤولية العهد الجديد متكلين على الله وعلى ثقتنا بكم مع العلم بان العهد عهد حرية واستقلال وعهد انشاء واعمال يجب فيه التعاون بين الامة ومجلسها النيابي والحكومة الرشيدة تعاونا تحقيقيا لا يرمى فيه الا الى الوصول للهدف المقصود الامين ولا شك في ان الناس قد ولدوا احرارا وليس لاحد ان ينتقص من حريتهم او يتجاوز على حقوقهم ، فان الله قد جعل لكل على كل حق وكذلك فانه لا ينبغي سوء تفسير الحرية ، والتورط في ما تورطت فيه غيرنا من الامم بان يركب كل امرئ رأسه فيقول عهد الحرية ويتجاوز على غيره في حقوقه او عرضه ، فان الحرية تصون الناس من الناس حيث لا افتئات ولا اعتداء بل اخوة وتساو ورفق بهذا تكون الامم الحرة مضيفة الى حريتها شرف مبادئها وكمال اخوتها ساعية مسعى يرمي الى صيانة حقها بالقانون والنظام وادعة مسالمة ضمن حقوقها التي يجب عليها المحافظة لها وصونها من غير تلكؤ او تردد فالحر حر ما احترم حرية غيره ومتعد متجاوز ان هو تطاول على غيره . والقانون المودع في ايدي الاكفاء من الرجال هو ميزان حق يجب ان لا يميل هنا وهناك . فعليكم العمل بهذا وعلينا ان نراقب مجال الامور والله المعين لنا ولكم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وانا لننتظر منكم عرض اسماء زملائكم علينا .

الامر السامي الهاشمي المتعلق بتأليف الوزارة الرفاعية الثانية

عزيزي سمير الرفاعي باشا

بناء على ما عرضتموه علينا من تأليف مجلس الوزراء بمقتضى ارادتنا الصادرة اليكم بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الموافق ٤ شباط سنة ١٩٤٧ واحكام القانون الاساسي نأمر بما هو آت :

المادة الاولى : يعين صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والدفاع .

المادة الثانية : يعين كل من اصحاب السماحة والمعالي الآتية اسماؤهم وزراء على ان يكون :

صاحب السماحة الشيخ امين الشنقيطي قاضيا للقضاة ووزيرا للمعارف .
صاحب المعالي عباس باشا ميرزا وزيرا للداخلية .
صاحب المعالي عمر بك مطر وزيرا للمواصلات والزراعة والتجارة .
صاحب المعالي سليمان بك النابلسي وزيرا للمالية والاقتصاد .
صاحب المعالي بشاره بك غصيب وزيرا للعدلية .

واننا نسأله عز وجل ان يأخذ بيدكم الى ما فيه خير البلاد والعباد .

حرر في قصرنا رغدان العامر في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الهجرية واليوم الرابع من شهر شباط سنة ١٩٤٧ الميلادية .

بلاغ رسمي رقم ٢ لسنة ١٩٤٧

اثبت في صدر بلاغي هذا نص الامر العالي الصادر بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ والموافق ٤ شباط سنة ١٩٤٧ المتضمن تكليفي بتأليف الوزارة الجديدة ونص المرسوم الملكي العالي الصادر بالتاريخ ذاته متضمنا كيفية تأليف مجلس الوزراء معلنا انني استلمت اعباء الحكم متكلا على الله تعالى وعلى ثقة صاحب الجلالة سيدي ومولاي الملك المعظم .

في ١٥ ربيع الاول ١٣٦٦ و ١٩٤٧/٢/٥

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نص الخطاب الوزاري

الذي ألقاه صاحب الفخامة سمير باشا الرفاعي

في تأليف وزارته الثانية بتاريخ ١٤ ربيع الاول ١٣٦٦ الموافق ٥ شباط ١٩٤٧

أيها السادة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه اجمعين ، واحمده تعالى على منه وكرمه ، واتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى سدة سيدنا ومولانا حضرة صاحب الجلالة الهاشمية مليكنا المعظم ايده الله وامد في عمره ، اذ أولاني وزملائي ثقته الغالية في ان نقوم باعباء الحكم في الظرف الحاضر بعد استقالة الوزارة الابراهيمية الجليلة التي ادت من الخدمات ما امكنت تأديته في مثل ظروف المملكة الهاشمية الاردنية بين كل المؤثرات في الخارج والداخل .

واننا لنثني على جهد الوزارة السابقة ازاء ما قدمت من خدمة في رفع الانتداب وبلوغ الاستقلال التام الناجز وفي ما عملت لتكييف المجلس النيابي للبلاد وتنقيح الدستور وايضاح الاسباب الموجبة لكل ما ثبت من عهد واحدث من تدابير والغي من قوانين وبني من جديد . كما لا يسعنا الا الثناء العاطر على المجلس التشريعي الذي ادى واجبه بكل اناة وروية مكررين جميعنا اصدق آيات الشكر الى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى الذي شمل الجميع بسابغ عطفه ووجه الكل الى خير السبل منذ ان وطئت قدماه هذه البلاد العزيزة حتى هذا اليوم .

أيها السادة :

ان الوزارة الحاضرة ستقوم بواجبها وفقا لما جاء في كتاب التولية السامي لنا وما رسمه من خطوط رئيسية حول الادارة وصبغة الانتخابات الجديدة وما تضمنه من اسس للحياة النيابية الآتية ، مبتهلين الى الله جل شأنه في ان يديم جلالته ظلا ظليلا وحارسا امينا لشعبه وبلاده وموجها كريما لحكومته وعماله .

ان سياسة الحكومة الداخلية سترتكز على الاهتمام بان تكون حقوق الشعب والمجلس والادارة تامة كل منها عامل في اختصاصه مساعد بعضه البعض ، مع العمل على اي اصلاح قد يقتضيه تنظيم الجهاز الحكومي واجراء الاصلاحات اللازمة في جميع نواحي الادارة والعدلية والمعارف والمواصلات والاشغال العامة . وستنصرف الهمة لايجاد منهج للمعارف يكون مساعدا على تزويد الادارة بنشء مكفول العلم مكفول الهدف والغاية ، وكذلك فان المدرسة الشرعية الكبرى وادارة الزكاة سيجري توحيدها واسنادها الى شخصية عالية يرتاح اليها صاحب الجلالة الهاشمية .

وستعمل الحكومة على جعل الانتخابات على درجة واحدة ضمانا لحرية الناخبين جميعا في اختيار المنتخبين . وستهتم الوزارة لمشاريع الارواء وبناء السدود لحصر مياه الشتاء والاستفادة منها للزراعة الصيفية كما ستوجه العناية الى ثغر العقبة وتعبيد الطريق منها الى معان عاصمة البلاد الاولى ومن معان الى العاصمة الهاشمية الحاضرة . وستبذل كل مستطاع في سبيل تنمية